الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/46/577
S/23146
17 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN/SA COLLECTION
OCT 23 1991

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان وآثارها
على السلم والأمن الدوليين

مجلس الأمن
السنة السادسة والاربعون

تقرير الامين العام

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٢/٤٥ ، الذي اتخذ دون تصويت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وفي ذلك القرار ، طلبت الجمعية العامة إلى الامين العام أن يبقي الدول الاعضاء ومجلس الامن على علم بالتقدم المحرز في سبيل تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها السادسة والاربعين ، تقريرا عن الحالة في أفغانستان ، والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات تسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان (١) ، التي أبرمت في جنيف في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ (ويشار اليها فيما بعد باتفاقات جنيف) ، والتسوية السياسية المتعلقة بأفغانستان .

٢ - وقد قدمت بانتظام إلى الجمعية العامة ومجلس الامن تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات جنيف والتسوية السياسية المتعلقة بأفغانستان (A/43/720-S/20230 و A/44/661-S/20911 و S/20465 ، و A/45/635-S/21879) .

٣ - وطلبت الجمعية العامة من الامين العام وممثله الشخصي ، في الفقرة ٩ من قرارها ١٢/٤٥ ، مواصلة تشجيع وتيسير التوصل المبكر إلى تسوية شاملة في أفغانستان وفقا لاحكام واتفاقات جنيف وأحكام هذا القرار .

---

(١) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والاربعون ، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٨ ، الوثيقة S/19835 ، المرفق الاول .

ألف - مكتب الأمين العام لأفغانستان وباكستان

٤ - يقوم مكتب الأمين العام لأفغانستان وباكستان ، الذي أنشأته في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠ ، بمساعدتي فيما أبذله من جهود لتحقيق تسوية سياسية شاملة في أفغانستان . ويرأس المكتب ممثلي الشخصي في أفغانستان وباكستان ، السيد بينون سيفان . والمكتب منظم في شكل وحدتين في مقرين صغيرين : واحدة في اسلام أباد ، ولها مكتب فرعي في بيشاور ، والاخرى في كابول .

٥ - والوحدة الاستشارية العسكرية التابعة لمكتب الأمين العام لأفغانستان وباكستان ، والمؤلفة من ١٠ مستشارين عسكريين ، واحد من كل من أيرلندا وبولندا والدانمرك والسويد وغانا وفنلندا وفيجي وكندا والنمسا ونيبال ، تقدم للممثل الشخصي للأمين العام المشورة العسكرية المطلوبة لمساعدته في مواصلة تنفيذ المسؤوليات التي عهد بها إلى الأمين العام . والضباط العسكريون الذين يعملون بوصفهم مستشارين عسكريين موفدون مؤقتا ، بموافقة حكوماتهم ، من العمليات القائمة للأمم المتحدة وهي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . والوحدة الاستشارية العسكرية مسؤولة عن تقديم الخبرة العملية العسكرية ، عند الاقتضاء ؛ والتقييم المستمر للحالة الأمنية في أفغانستان ؛ وإعداد وتحديث خطط للدعم العسكري بشأن احتمال زيادة مسؤوليات الأمم المتحدة مستقبلا في أفغانستان . والمستشارون العسكريون منظمون في وحدتين صغيرتين في اسلام أباد وكابول ، ويعمل بعضهم بالتناوب بين اسلام أباد وبيشاور . والترتيبات التنظيمية لمكتب الأمين العام لأفغانستان وباكستان لها أهمية أساسية بالنسبة للمحافظة على الاتصال المستمر مع جميع قطاعات المجتمع الأفغاني ، وإبقائي على علم بالواقع السياسي والعسكري الذي يتسم بالتعقيد كيما يتسنى تنفيذ الولاية المنوطة بي .

٦ - وأود أن أعرب عن تقديري للحكومتين المضيفتين ، وهما جمهورية أفغانستان وجمهورية باكستان الاسلامية ، لدعمهما وتعاونهما ، وكذلك لتقديمهما المساعدة اللازمة لكفالة أمن وسلامة أفراد مكتب الأمين العام لأفغانستان وباكستان وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة . وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للحكومتين الضامنتين ، وهما حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك

جميع الحكومات الاخرى لمواصلة دعمها وتعاونها . وبالاضافة إلى ذلك ، أود أن انتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديري الخالص للحكومات التي وفرت مستشارين عسكريين لمكتب الامين العام لافغانستان وباكستان . وأتوجه بالشكر أيضا للموظفين المدنيين والمستشارين العسكريين لمكتب الامين العام لافغانستان وباكستان لادائهم المتميز لعملهم في ظروف بالغة الصعوبة .

باء - عودة اللاجئين الطوعية

٧ - فيما يتعلق بتنفيذ الصك الثالث من اتفاقات جنيف ، وهو الاتفاق الثنائي بين جمهورية أفغانستان وجمهورية باكستان الاسلامية بشأن عودة اللاجئين الطوعية ، تعاون المكتب تعاونا وثيقا مع مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . ولا تزال الخلافات بين طرفي الاتفاقات بشأن تفسير المادة الرابعة من الصك الثالث تحول دون إنشاء اللجان المشتركة المنصوص عليها في تلك المادة .

٨ - ورغم أنه تعذر إنشاء الآلية الرسمية المتوخاة في اتفاقات جنيف ، واصل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالتعاون الوثيق مع برنامج الاغذية العالمي ومكتب منسق الامم المتحدة لبرامج المساعدة الانسانية والاقتصادية المتصلة بأفغانستان ، دعم العودة الطوعية للاجئين الذين لا يزالون يعودون إلى وطنهم على الرغم من الاوضاع غير المستقرة في بلدهم . وخلال عام ١٩٩١ ، استمر مشروع الإعادة الطوعية إلى الوطن ، الذي بدأ على أساس تجريبي في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، واتسع نطاقه . وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، كان ما يقرب من ٠٠٠ ٣٤ أسرة ، تمثل نحو ٠٠٠ ١٧٠ فرد ، قد استبدلت دفاتر مخصصات الإعاشة الخاصة بها مقابل مبالغ نقدية ، وقدم لها القمح على سبيل الإعانة لمساعدتها على العودة إلى أفغانستان .

٩ - وتؤكد عمليات الرصد المتزايدة داخل مخيمات اللاجئين على الحدود ، وقدر الإمكان داخل أفغانستان ، أن عددا كبيرا من اللاجئين الذين يتلقون منح الاعادة إلى الوطن يعودون بالفعل إلى أفغانستان بصورة دائمة . ويعتزم مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، رهنا بتوفر الموارد ، الاستمرار في المشروع حتى نهاية عام ١٩٩٢ . وخلال عام ١٩٩١ ، قام المكتب ايضا ، بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي ، بتوفير الاغذية والنقل لقرابة ٠٠٠ ٣٠ من الافغان الذين اختاروا العودة وعددهم

٠٠٠ ٦٣ عن طريق مراكز الايواء المتنقلة التي اقيمت في مدن هيرات ، ومزار الشريف ، وكابول ، وجلال أباد . ورغم أنه من المتوقع أن يستمر معظم العائدين في إعداد ترتيبات النقل الخاصة بهم ، فقد أظهرت التجربة جدوى توفير مراكز الإيواء هذه وإعانة النقل التجاري للاسر التي تسافر مسافات طويلة عبر مناطق غير مألوفة وغالبا ما تكون محفوفة بالخطر . ويعتزم مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة لعدد آخر من مراكز الإيواء يتراوح بين ٦ و ٨ وتقع على طرق النقل الرئيسية توقعا لتزايد أعداد العائدين خلال عام ١٩٩٢ .

١٠ - وعودة اللاجئين الطوعية والمأمونة لها أهميتها الحاسمة في سياق الحل السلمي لمشكلة أفغانستان .بيد أنه إلى أن يحين الوقت الذي تسمح لهم فيه الظروف بالعودة المأمونة إلى الوطن ، أو تنتهي الظروف التي أدت إلى جعلهم لاجئين ، فإن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يرى أنه يجب مواصلة تقديم الحماية الدولية والمساعدة لهؤلاء الذين يختارون عدم العودة إلى الوطن وفقا لاحتياجاتهم . ويحدد طابع ومستوى هذه المساعدة بما يكفل عدم عدول اللاجئين عن العودة إلى الوطن لاعتبارات اقتصادية محضة أو إرغامهم نتيجة لهذه الاعتبارات على العودة إلى المناطق التي يخشون فيها على سلامتهم . وسيواصل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تعزيز الجهود التي يبذلها لمساعدة الاشخاص الذين يرغبون في العودة إلى الوطن حتى في ظل الحالة الامنية السائدة ، والإعداد لعودة أعداد كبيرة منهم حالما تسمح التطورات في أفغانستان بامكانية عودة جميع اللاجئين إلى الوطن عودة آمنة .

١١ - ومن الامور ذات الاهمية الرئيسية بالنسبة للجهود التي تبذلها الامم المتحدة للتشجيع على عودة اللاجئين الافغان الطوعية إلى الوطن هو تهيئة الظروف داخل أفغانستان بما يسمح للعائدين بأن يبدأوا سريعا حياة جديدة في بلد دمرت فيه تقريبا جميع الخدمات ومرافق الحياة الاساسية .

جيم - برامج المساعدة الإنسانية والاقتصادية المتصلة بأفغانستان

١٢ - طلبت الجمعية العامة إلى جميع الدول ، في الفقرة ١٣ من قرارها ١٢/٤٥ ، أن تقدم ما يكفي من الموارد المالية والمادية إلى منسق برامج المساعدة الانسانية والاقتصادية المتصلة بأفغانستان ، وذلك لاغراض تحقيق اعادة اللاجئين الافغان إلى وطنهم على وجه السرعة وتأهيلهم ، وكذلك للتعمير الاقتصادي والاجتماعي للبلد .

١٣ - وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وافقت على مضض على طلب الامير صدر الدين اغا خان باعفائه من مسؤولياته بوصفه منسق برامج المساعدة الانسانية والاقتصادية المتصلة بافغانستان ، وهو المنصب الذي شغله باقتدار منذ تعيينه في أيار/مايو ١٩٨٨ . وأود أن أسجل تقديري الخالص لجهوده المتفانية في تنسيق برنامج منظومة الامم المتحدة الطارئ للاغاثة والتأهيل في أفغانستان ، المعروف باسم "عملية سلام" .

١٤ - واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، تولى السيد بينون سيفان المسؤوليات المتصلة بادارة وتنظيم "عملية سلام" بوجه عام ، بالإضافة إلى مهامه بوصفه ممثلي الشخصي في أفغانستان وباكستان .

١٥ - ونظرا لانه لا تبدو في الافق نهاية عاجلة للنزاع في أفغانستان ، وكذلك فإنه في ضوء التطورات والاحتياجات الانسانية الملحة في أنحاء أخرى من العالم ، فإن هناك دلائل متزايدة على أن المجتمع الدولي أصبح أقل تأثرا بالحرب في أفغانستان وبآلام الشعب الافغاني الذي يحتاج إلى المساعدة الدولية بصورة ماسة أكثر من أي وقت مضى . وغني عن القول إن المواطن الافغاني العادي قد بلغ به اليأس مبلغه في ظل هذه الحالة من الإمعان في التخلي عنه ونسيانه ، ومن التهديد بإجراء المزيد من التخفيضات في المساعدة الانسانية المقدمة اليه .

١٦ - ويتجلى هذا الاتجاه في خفض التمويل الخاص بـ "عملية سلام" ، مما حدا بممثلي الشخصي إلى القيام ، في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، بإلغاء أو وقف أو تخفيض حجم ٥٧ مشروعا يبلغ مجموع قيمتها النقدية ٣١ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، في ميادين أساسية مثل إنعاش الزراعة وتحصين الاطفال والتعليم ، والتغذية ، والمعوقين ، وإزالة الالغام . وحتى بعد إجراء هذه التخفيضات من الاحتياجات النقدية الاصلية التي تبلغ ١٣٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٩١ ، لا يزال يلزم مبلغ إضافي قدره ٣٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة نقدا ، إلى جانب مساهمات عينية كبيرة ، بما في ذلك ٠٠٠ ١٥ طن مترى من القمح وغير ذلك من أصناف الاغذية التي هناك حاجة ماسّة إليها . وقد قدم جزء كبير من التبرعات إلى "عملية سلام" في شكل مساهمات عينية . ومما يؤسف له أن عمليات التسليم الخاصة بهذه التبرعات لم تعد منتظمة في الآونة الاخيرة بأي حال من الاحوال .

١٧ - وعلى الرغم من التقييدات الحادة المتعلقة بالميزانية التي تواجه منظومة الامم المتحدة في أفغانستان ، فقد استمرت الاعمال التي تضطلع بها مختلف الوكالات والبرامج . وقام برنامج الاغذية العالمي بتوزيع ما يربو على ٠٠٠ ٦٠ طن متري من السلع الغذائية . ووفرت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ٨٠٠ ٦ طن متري من البذور والسماد علاوة على ما يربو على نصف مليون من شتلات الفاكهة وأشجار الحور . وفي تقريري إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين (A/45/635-S/21879 ، الفقرة ١٤) ، ذكرت أن المشكلة الخطيرة المتعلقة بتفشي الجراد وآفة الشمس ، والتي تسببت في خسائر جسيمة للمزارعين في المناطق الشمالية ، قد تم التصدي لها ، وأنه يتوقع هذا العام أن يمكن انقاذ كميات كبيرة من الحبوب . ومن دواعي سروري أن يكون بوسعي أن أذكر في هذا التقرير أنه نتيجة لما تم اتخاذه من تدابير لحماية المحاصيل ، فقد طرأ تحسن ملحوظ على حصاد العام الماضي . وبالاضافة إلى ذلك ، فقد تم تحصين ما يربو على مليون من رؤوس الماشية خلال العام الحالي ، كما تم إصلاح ٧٥٠ ٢ كيلومترا من قنوات الري .

١٨ - ويتعلق واحد من اكبر الانشطة التي يتم الاضطلاع بها في اطار "عملية سلام" بأنشطة إزالة الالغام والانشطة ذات الصلة ، والتي يديرها مباشرة مكتب منسق برامج المساعدة الانسانية والاقتصادية المتصلة بأفغانستان ، وهي مهمة خاصة لا تقع داخل ولاية أي وكالة معينة أو برنامج معين من وكالات وبرامج الامم المتحدة . وخلال النصف الاول من السنة الحالية ، تلقى ربع مليون شخص آخرين من الرجال والنساء والاطفال الافغان تدريبا أساسيا للتوعية بالالغام ، وبذلك يبلغ مجموع عدد الاشخاص الذين تلقوا مثل هذا التدريب ما يربو على نصف مليون شخص منذ بدء البرنامج . وفي الوقت نفسه ، يعمل ٣٠٠ ١ أفغاني في برنامج لإزالة الالغام تموله الامم المتحدة ، ويركز على ازالة الالغام وغيرها من الذخيرة التي لم تنفجر من الطرق الرئيسية والقرى وقنوات الري والاراضي الزراعية .

١٩ - ونظرا لوجود عدد هائل من الالغام في أفغانستان ، وللموارد المتوفرة المحدودة نسبيا ، فإن مشاركة الامم المتحدة في إزالة الالغام هي مشاركة متواضعة في أحسن الاحوال . وبمجرد أن يحل السلم ، فإنني آمل أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل لبرنامج إزالة الالغام في أفغانستان . بيد أنه إلى أن يحين هذا الوقت ، من الضروري أن يستمر برنامج الامم المتحدة الحالي لإزالة الالغام في الحصول على نفس مستوى التمويل : ألا وهو ١٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة .

٣٠ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بدور رئيسي في كثير من جوانب العمل المتعلقة بالإنعاش . وتبذل أيضا جهود جديرة بالثناء من جانب سائر الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وهي : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ومكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ، الذي يشترك مع معظم الوكالات والبرامج المعنية .

٣١ - ولا تزال هناك تقييدات تتعلق بالتنفيذ بسبب حالات عدم الاستقرار السياسي والحالة الأمنية المحفوفة بالخطر . وقد تعذّر دائما على موظفي الأمم المتحدة أن تكون لهم حرية الوصول إلى المناطق التي يتعين تقديم المساعدة إليها لأن ذلك يتطلب في أغلب الأحيان عبورهم مناطق خاضعة لسيطرة سلطات مختلفة ، وحيث يجري الاستيلاء على السلع أو المركبات الخاصة بالمعونات ، كما أن الموظفين أنفسهم يكونون عرضة للاختطاف . وفي هذا الصدد ، أود أن أشيد بوجه خاص بالجهود الشجاعة والمتفانية التي يبذلها جميع موظفي الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية التي تعمل معها الأمم المتحدة بصورة وثيقة من أجل توصيل المساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة إلى الشعب الأفغاني ، بما ينطوي عليه ذلك في أغلب الأحيان من خطر كبير على سلامتهم الشخصية .

٣٢ - وخلال السنة الحالية ، طرأ تحسُّن على التعاون فيما بين الوكالات وكانت هناك زيادة في المشاركة المباشرة من جانب موظفي الوكالات . وتجلى أيضا هذا التعاون فيما بين الوكالات في الاستجابة إلى الزلازل والفيضانات الشديدة التي أصابت أفغانستان في شباط/فبراير ١٩٩١ . وعمل جميع موظفي الوكالات والبرامج المشاركة في "عملية سلام" بصورة وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث .

٣٣ - وفضلا عن ذلك ، ففي خلال السنة الحالية ، فإن منسّق برامج المساعدة الإنسانية والاقتصادية المتصلة بأفغانستان انسحب من جميع المسؤوليات التنفيذية التي تقع داخل

نطاق ولاية الوكالات أو البرامج الاخرى ، وركز بدلا من ذلك على تنسيق الانشطة المضطلع بها داخل منظومة الامم المتحدة بالنيابة عن الامين العام ، باستثناء إدارة برنامج إزالة الالغام ، وذلك للاسباب المشار إليها في الفقرة ١٨ أعلاه . كما قام المنسق بتبسيط وتنظيم أعمال الموظفين التابعين للبرنامج وحوّل مجال تركيزها إلى الميدان . ويجري حاليا القيام بعملية تعديل أخرى بالنسبة لموظفي البرنامج .

٣٤ - ومع ظهور البوادر المشجعة على الجبهة السياسية ، فإنه من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهوده على الجانب الإنساني . فمشاريع الإنعاش المصممة تصميما جيدا توفر للشعب الافغاني بديلا اقتصاديا عمليا عن الحرب ، كما ستوفر قوة دافعة جديدة لعملية السلم الجارية . ولذلك فإنني أناشد جميع الدول أن تلتزم بموارد جديدة لمساعدة الشعب الافغاني على تلبية احتياجاته في هذا الوقت العصيب .

٣٥ - وإنني أرحب بما أعلنته حكومة الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في بيانهما المشترك الصادر في موسكو ، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، عن وقف إمدادات الاسلحة إلى جميع الاطراف الافغانية ، وبتأكيدهما مجددا على التزامهما بدعم جهود المساعدة الإنسانية الدولية لتعزيز الإعادة الفورية للاجئين إلى وطنهم ومن أجل تعمير أفغانستان .

دال - الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة

٣٦ - في التقرير الذي قدمتُه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين (A/45/635-S/21879 ، الفقرات ٢٤ - ٣٦) ، أوردت عرضا لجهودي الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة في أفغانستان تنفيذا لولايتي بموجب قرار الجمعية العامة ١٥/٤٤ المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

٣٧ - وعملا بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٢/٤٥ ، تابعت جهودي المكثفة لتشجيع جميع قطاعات الشعب الافغاني والجانبين والدولتين الضامنتين لاتفاقات جنيف فضلا عن حكومات البلدان المجاورة وغيرها ، على العمل لتحقيق تسوية سياسية شاملة في

أفغانستان . كذلك بادرت بإجراء سلسلة من المشاورات المكثفة عن طريق ممثلي الشخصي في أفغانستان وباكستان السيد بينون سيفان الذي سافر مطولا خلال الفترة المستعرضة متنقلا بين العواصم المعنية .

٢٨ - ومنذ اتخاذ الجمعية العامة لقرارها ١٢/٤٥ ، أجريت عدة مناقشات مع وزير خارجية جمهورية أفغانستان السيد عبد الوكيل وذلك في مناسبات عديدة وكذلك مع رئيس الوزراء فضل الحق خالقيار في مناسبات آخرها كان في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في نيويورك . وقد بقي السيد سيفان على صلة مستمرة بالسلطات في كابول . وتابع على أساس شهري تقريبا اجراء مناقشات مطولة موضوعية مع الرئيس نجيب الله ورئيس الوزراء فضل الحق خالقيار ووزير الخارجية عبد الوكيل وغيرهم من كبار مسؤولي الحكومة . كذلك حافظ على صلات مستمرة بزعماء جماعات المعارضة وغيرهم داخل أفغانستان بما في ذلك البروفيسور محمد أصفر ، من جمعية الانقاذ الوطني .

٢٩ - وفي أيلول/سبتمبر اتيحت لي الفرصة لكي التقي في طهران بوفد مشترك يضم ثلاث من جماعات المعارضة برئاسة البروفيسور صبغة الله مجددي ، زعيم جبهة التحرير الوطني الأفغانية ، والسيد أحمد غيلاني ، زعيم الجبهة الوطنية الإسلامية لأفغانستان ، ومقر الإثنين في بيشاور ، وحجة الإسلام رحمة الله مرتضوي ، رئيس حزب الوحدة الإسلامي لأفغانستان ، ومقره في طهران .

٣٠ - وفي أوائل شهر تشرين الأول/اكتوبر عقدتُ اجتماعاً آخر في نيويورك مع وفد مشترك لجماعات المعارضة في بيشاور وطهران برئاسة البروفيسور صبغة الله مجددي رئيس جبهة التحرير الوطني الأفغانية . وبالإضافة إلى البروفيسور مجددي ، ضم الوفد المشترك السيد أحمد غيلاني زعيم الجبهة الاسلامية لأفغانستان ، ومولاي محمد نبي محمدي زعيم الحركة الثورية الإسلامية لأفغانستان ، وممثلين عن الرابطة الإسلامية لأفغانستان ، والحركة الإسلامية لأفغانستان والتحالف الإسلامي للمجاهدين الأفغان ، وجميعها منظمات مقرها في بيشاور بباكستان ، كما ضم الوفد ممثلين عن الحلف الإسلامي لأفغانستان ومقره في طهران .

٣١ - وإلى جانب زعماء المعارضة المذكورين أعلاه ، واصل السيد سيفان صلاته الوثيقة ومشاوراته المنتظمة مع زعماء المعارضة وجماعاتها الأخرى في بيشاور بما في ذلك

البروفيسور برهان الدين رباني ، زعيم الرابطة الإسلامية لافغانستان ، والمهندس غُلب الدين حكمتيار ، زعيم الحلف الإسلامي لافغانستان ، ومولاي محمد يونس خالص ، رئيس الحزب الإسلامي لافغانستان ، والبروفيسور عبد الرب رسول سيّاف من الاتحاد الاسلامي لتحرير أفغانستان والقاضي أمين وقاد زعيم التحالف الإسلامي للمجاهدين الافغان ، فضلا عن قادة المقاومة البارزين والمجلس الوطني العام لقادة المجاهدين وزعماء القبائل والعلماء وغير ذلك .

٣٢ - كذلك بقي السيد سيفان على اتصال مع الملك السابق محمد ظاهر شاه الذي يقيم حاليا في روما ، وكان يتشاور معه بصورة منتظمة . وذلك بالإضافة إلى طائفة واسعة من الشخصيات الافغانية الرفيعة المقيمة حاليا داخل أفغانستان وفي المنطقة وكذلك خارج المنطقة .

٣٣ - كما اتيحت لي الفرصة للتشاور في طهران في شهر أيلول/سبتمبر الماضي مع رئيس باكستان غلام اسحاق خان . وقد اجتمعت قبل ذلك ، في حزيران/يونيه ، إلى الامين العام لوزارة الخارجية السيد أكرم زكي ، ورئيس مجلس الشيوخ السيد وسيم سجات . وفي أوائل تشرين الاول/اكتوبر اتيحت لي الفرصة أيضا للاجتماع في نيويورك بوزير الدولة للشؤون الخارجية السيد محمد صديق خان كانجو . وكان السيد سيفان يجري مناقشاته على أساس منتظم مع الرئيس ورئيس الوزراء والامين العام لوزارة الخارجية ووزير الخارجية وغيرهم من كبار مسؤولي الحكومة في أفغانستان .

٣٤ - ومنذ اتخاذ الجمعية العامة لقرارها ١٢/٤٥ ، قمتُ أيضا بإجراء مشاورات مكثفة مع الدولتين الضامنتين لاتفاقات جنيف . ففي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أجريتُ مناقشة مسهبة حول المسألة الافغانية مع وزير الخارجية السوفياتي آنذاك السيد الكسندر بسمرتنيك . وفي أيلول/سبتمبر ناقشت أيضا الحالة في أفغانستان مع وزير الخارجية السوفياتي الحالي السيد بوريس د. بانكين .

٣٥ - كما أجريت مناقشات حول هذه المسألة مع رئيس الولايات المتحدة الامريكية السيد جورج بوش وذلك في أيار/مايو و أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وكذلك مع وزير الخارجية السيد جيمس أ. بيكر الثالث في حزيران/يونيه وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

٣٦ - وإلى جانب اتصالاتي بالدولتين الضامنتين واتصالات السيد سيفان بسفراء الدولتين في المنطقة ، أجريتُ سلسلة من الاجتماعات على مستوى الخبراء بين ممثليّ ومسؤولين من الولايات المتحدة في نيويورك وفي واشنطن العاصمة وذلك على أساس منتظم منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي . كما أجريت اجتماعات مماثلة على أساس منتظم مع ممثلي الاتحاد السوفياتي في موسكو ونيويورك وجنيف .

٣٧ - وفي أيلول/سبتمبر أتيحت لي فرصة مناقشة المسألة الافغانية في طهران مع رئيس جمهورية إيران الاسلامية هاشمي رفسنجاني ووزير خارجيتها الدكتور علي أكبر ولايتي . كما اتيحت لي عدة فرص خلال الفترة المستعرضة لمناقشة هذه المسألة مع وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية . وكان وزير الخارجية قد استقبل ممثلي الخاص في طهران في نيسان/ابريل وفي إسلام أباد في حزيران/يونيه .

٣٨ - وفي أيلول/سبتمبر أتيحت لي فرصة مناقشة المسألة الافغانية مع جلالة الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية في جدة . كما أجريت المشاورات مع وزير الخارجية الامير سعود الفيصل . وبقي ممثلي الخاص على صلات وثيقة مع كبار مسؤولي الحكومة في جدة وفي إسلام أباد .

٣٩ - وفي أيلول/سبتمبر أجريت في جدة كذلك مناقشات حول المسألة الافغانية مع الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي الدكتور حميد القابض . وكان ممثلي الخاص قد حافظ على صلات وثيقة مع أمانة المنظمة وأجرى المناقشات مع السيد ابراهيم س. بكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والقانونية ولشؤون الاقليات ، وذلك في جدة وفي إسلام اباد .

٤٠ - ولا يمثل العرض المذكور أعلاه إلا جزئيا المناقشات المكثفة التي أجريتها والتي أجراها ممثلي الخاص مع جميع الاطراف المعنية خلال الاشهر الـ ١٢ الماضية .

٤١ - وفي أيار/مايو ١٩٩١ ، اختتمت جولة مكثفة من المشاورات التي أجريت عن طريق ممثلي الخاص في أفغانستان وباكستان . وقد أُجريت المشاورات مع جميع قطاعات الشعب الافغاني بما في ذلك الزعماء السياسيين لجماعات المعارضة ولقادة المقاومة في بيشاور وطهران وداخل أفغانستان فضلا عن الافغانيين البارزين المقيمين حاليا خارج المنطقة . كذلك أُجريت المشاورات مع الحكومات المعنية .

٤٢ - وبعد اختتام تلك المشاورات ، وفي بيان صدر بتاريخ ٣١ أيار/مايو ، ويرد نصه في المرفق الاول لهذا التقرير ، قدمتُ العناصر الخمسة التالية التي يمكن أن تكون أساسا طيبا لتسوية سياسية في أفغانستان تقبلها الغالبية العظمى من الشعب الافغاني :

(أ) ضرورة صون سيادة أفغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، وعدم انحيازها وطابعها الاسلامي .

(ب) الاعتراف بحق الشعب الافغاني في تقرير شكله حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون أي شكل من أشكال التدخل أو التخريب أو القسر أو الإكراه من الخارج .

(ج) الحاجة إلى فترة انتقال ، توضع تفاصيلها ويوافق عليها من خلال حوار فيما بين الافغان يؤدي إلى تشكيل حكومة تستند إلى قاعدة عريضة .

(١) الحاجة خلال هذه الفترة إلى ترتيبات انتقالية تكون مقبولة بالنسبة للاغلبية العظمى من الشعب الافغاني بما في ذلك إنشاء آلية انتقال معقولة محايدة تتمتع بالصلاحيات والسلطة المناسبة (التي ما زال يتعين تحديدها) وتحظى بثقة الشعب الافغاني وتوفر له الضمانات اللازمة للمشاركة في انتخابات حرة ونزيهة ، وتأخذ في الاعتبار التقاليد الافغانية ، لتشكيل حكومة تستند إلى قاعدة عريضة .

(٢) الحاجة إلى وقف الاعمال العدائية خلال فترة الانتقال .

(٣) استصواب قيام الامم المتحدة وأي منظمة دولية أخرى ، حسب الاقتضاء ، بتقديم المساعدة خلال فترة الانتقال وفي العملية الانتخابية .

(د) الحاجة إلى اتفاق ، ينفذ مقترنا بجميع التدابير الانتقالية المتفق عليها ، لإنهاء إمدادات الاسلحة إلى جميع الاطراف الافغانية من قبل الجميع .

(هـ) الاعتراف بالحاجة إلى توفير ما يكفي من الموارد المالية والمادية بغية التخفيف من صعوبة حالة اللاجئين الافغان وخلق الظروف المواتية لعودتهم الطوعية إلى بلدهم وكذلك الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي لأفغانستان .

٤٣ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ أجريت في نيويورك سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع ممثلي حكومات جمهورية إيران الاسلامية وجمهورية باكستان الاسلامية والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وأعربت جميع الحكومات المعنية عن تأييدها للجهود التي أبذلها ، ورحبت ببيان ٢١ أيار/مايو وأكدت التزامها بتسوية سياسية للمسألة الافغانية . وقد واصلت صلاتي مع جميع الحكومات المعنية وذلك بصورة شخصية ومن خلال ممثلي الشخصي .

٤٤ - كما أيدت حكومة أفغانستان إلى جانب الحكومات الاخرى بياني الصادر في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ .

٤٥ - وفي بيان صدر في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، رحب الاتحاد الاوروبي ودوله الإثنتا عشرة بالجهود المستمرة التي بذلتُها للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة وأعربوا عن تأييدهم لتلك الجهود (A/46/258) .

٤٦ - وأشعر بالارتياح لأن الغالبية العظمى لزعماء المعارضة الافغانية وجماعاتها والشخصيات الافغانية الرفيعة وغير هؤلاء قد أعلنوا تأييدهم لجهودي وخصوصا لبياني الصادر في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ . كما أعلنوا قبولهم بالعناصر الخمسة الواردة في بياني ذاك باعتبارها أساسا طيبا لتسوية سياسية في أفغانستان تقبلها الغالبية العظمى من الشعب الافغاني .

٤٧ - وقد أشعرت جميع محدثي بأنه مهما كانت العملية اللازمة للتوصل إلى تسوية ، فإنه ينبغي أن تكون عملية أفغانية محضة بدون أي تدخل أجنبي .

٤٨ - وفي الفترتين من ٢٨ إلى ٣٠ تموز/يوليه و من ٢٨ إلى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١ ، عقد وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية ، الدكتور علي أكبر ولايتي ، والأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية في جمهورية باكستان الإسلامية ، السيد أكرم زكي ، وقادة أحزاب المقاومة الافغانية التي توجد مقارها في بيشاور وطهران محادثات ثلاثية بشأن أفغانستان في إسلام أباد وطهران على التوالي . وفي الإعلان المشترك الصادر في ٣٠ تموز/يوليه في نهاية الجولة الأولى من الاجتماعات الثلاثية ، أقر المشاركون "بالعناصر الإيجابية في بيان النقاط الخمس الذي أصدره الأمين العام للأمم المتحدة .

والذي قد يصلح كأساس ممكن لتسوية المشكلة الافغانية . ولذا فمن الممكن إجراء مزيد من الدراسة للبيان ، وقد يُنظر فيه بعد توفير الايضاحات اللازمة ، كحل شامل مقبول للشعب الافغاني" .

٤٩ - وأشار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي العشرون الذي عُقد في اسطنبول في الفترة من ٤ إلى ٨ آب/أغسطس ١٩٩١ ، في قراره المتعلق بأفغانستان ، إلى "تقديره لما يبذله الأمين العام للأمم المتحدة من جهود ، بما في ذلك مبادرته الأخيرة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ سعيا إلى إيجاد تسوية سياسية شاملة تضطلع منظمات دولية أخرى ، بما فيها منظمة المؤتمر الإسلامي ، بدور في إطارها" . وطلب كذلك من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن ينسق جهوده مع الأمين العام للأمم المتحدة في سبيل إيجاد تسوية سياسية شاملة في أفغانستان وأوصى بأن تنهض منظمة المؤتمر الإسلامي بدور نشط في تسوية المشكلة الافغانية .

٥٠ - ورحب المؤتمر الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في أكرا في الفترة من ٢ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بالجهود التي تبذلها الأطراف المعنية والرامية إلى إيجاد حل سلمي للمسألة الافغانية ودعا إلى تسوية سياسية شاملة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٤٥ . علاوة على ذلك أعربت حركة بلدان عدم الانحياز عن "دعمها لمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة الواردة في بيانه المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ والمتعلقة بإيجاد حل سياسي في أفغانستان" .

هاء - ملاحظات

٥١ - لقد ذكرت مرارا وتكرارا أنه لا يوجد بديل للحل السياسي . ولا يمكن تحقيق سلم دائم في أفغانستان إلا عن طريق التسوية السياسية . ويتعين على جميع الأطراف المعنية ضبط النفس وتفادي زيادة تصعيد المعارك في هذه الفترة العصيبة وذلك لعدم تقويض العملية السياسية .

٥٢ - وقد رحبت ، مباشرة بعد البيان المشترك الذي صدر في موسكو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن وقف عمليات تسليم الاسلحة لجميع الأطراف الافغانية ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . واتفقت الحكومتان على أن وقف المعارك أساسي لإجراء انتخابات سلمية في فترة الانتقال وللتوصل إلى تسوية

سياسية دائمة . ولتسهيل وقف المعارك ، اتفقتا على وقف عمليات تسليم الاسلحة إلى جميع الاطراف الافغانية . واتفقتا أيضا على أنه ينبغي أن يلي هذه الخطوة وقف لإطلاق النار وقطع جميع عمليات تسليم الاسلحة من جميع المصادر الاخرى . واتفقتا كذلك على السعي إلى سحب نظم الاسلحة الرئيسية من أفغانستان .

٥٣ - وسيعطي القرار الذي اتخذته الحكومتان دفعا للجهود المبذولة حاليا والرامية إلى إيجاد حل سياسي . وأنا أرحب أيضا بإعادة تأكيد الحكومتين استعدادهما لأن تشجعا بكل طريقة ممكنة الجهود التي يبذلها الامين العام للمساهمة بطرق عملية في التسوية المبكرة لهذا النزاع .

٥٤ - ويمثل القرار المذكور أعلاه مساهمة كبيرة في تنفيذ أحد الاحكام الرئيسية الواردة في بياني المؤرخ في ٣١ أيار/مايو . وأحث جميع الحكومات المعنية الاخرى على أن تتخذ على سبيل الاستعجال قرارات مماثلة وأن توقف ليس فقط إمدادات الاسلحة ، وإنما أيضا تمويل عملية شراء الاسلحة .

٥٥ - وأناشد جميع الحكومات المعنية أن تعزز وحدة الشعب الافغاني وأن تشجعه على إبداء المرونة اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية . ويؤسفني أن ألاحظ أن بعض العناصر التي ما زالت تبحث عن خيار عسكري بالرغم من تأييد الحكومات المعنية للبيان المؤرخ ٣١ أيار/مايو مستمرة في التدخل في الشؤون الداخلية للشعب الافغاني . ولن يفعل الجري وراء الخيار العسكري سوى جلب المزيد من الالام وسيسفر عن نتائج خطيرة ليس فقط بالنسبة للشعب الافغاني وإنما أيضا بالنسبة للبلدان المجاورة . ولذلك تتحمل جميع الحكومات المعنية مسؤولية كبيرة عن منع الجري الحثيث وراء هذه الاهداف .

٥٦ - وأنا أعتقد أن آلية الانتقال المعقولة والمحايدة المشار إليها في بياني المؤرخ في ٣١ أيار/مايو تتضمن الصلاحيات والسلطة المناسبة لضمان وحدة الشعب الافغاني وسلامته وأمنه ، والسلامة الإقليمية لأفغانستان تستطيع تنظيم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة . وينبغي توفير ضمانات دولية مناسبة لتمكين آلية الانتقال من الاضطلاع بمهامها .

٥٧ - وأعتقد كذلك أنه ينبغي تحويل جميع الصلاحيات وكل السلطة التنفيذية لآلية الانتقال منذ اليوم الاول من فترة الانتقال . وما يلزم هو ضمان تحويل السلطة بصورة منظمة .

٥٨ - ومن الضروري ، بغية التوصل إلى تسوية سياسية ، أن تشعر كل فئات الشعب الافغاني أن مشاغلها مأخوذة في الاعتبار . وأنا أقدر تماما أنه بعد ١٣ سنة من الحرب الضارية جدا ، لم تبق أسرة أفغانية واحدة لم تشملها تلك المأساة . ونتيجة لذلك يوجد شعور قوي ضد مشاركة شخصيات ومجموعات معينة في حوار أفغاني داخلي أو أثناء فترة الانتقال وآليته . إلاّ أنني ما زلت على ثقة أنه يمكن إيجاد طرق ووسائل لإرضاء كل الاطراف المعنية . ويمكن تنظيم حوار بطرق شتى مباشرة أو غير مباشرة ، بمشاركة أفغانيين مقبولين لجميع الاطراف . ومع ذلك لا يوجد أي بديل لمثل ذلك الحوار ، إذا أريد التوصل إلى تسوية سياسية .

٥٩ - لقد قُدمت لي تأكيدات بأن بعض الشخصيات المعنية موضع الخلاف لن تلحّ على المشاركة شخصيا سواء في الحوار الافغاني الداخلي أو في آلية الانتقال . وهي على استعداد للتخلي عن مناصبها إذا وجد حل لبعض المسائل المتصلة بالمشاركة في الحوار الافغاني الداخلي وبآلية الانتقال .

٦٠ - واعتقد أنه ينبغي في هذه المرحلة ، مهما كانت صعوبتها ، طرح مسألة الشخصيات أو مشاركتها جانبا ، والقيام أولا بحل المشاكل التي ينطوي عليها تنظيم تجمع أفغاني بمشاركة أوسع نطاقا ، وكذلك تحديد هيكل وصلاحيات آلية الانتقال . واعتقد أن من الممكن تسوية جميع المسائل الاخرى في ذلك الإطار ، بالنظر إلى التأكيدات التي وصلتني مؤخرا .

٦١ - إن ما يلزم الآن في أفغانستان هو ليس الامتناع عن تصعيد المعارك فحسب بل أيضا إيجاد طرق لتوقيف المعارك بغية المساعدة في تعجيل عملية السلم . ويلزم أيضا طرق جميع جوانب المسألة الأفغانية وقيام جميع الاطراف باتخاذ خطوات ملموسة لبناء الثقة .

٦٢ - ويوجد عدد كبير من السجناء السياسيين وكذلك من أسرى الحرب الافغانيين . ويوجد أيضا عدد من أسرى الحرب الآخرين - مواطنون سوفيات وغيرهم - مازالوا رهن الاسر . وينبغي طرق هذه المسألة على سبيل الاستعجال ، خاصة لاسباب إنسانية . وأناشد جميع من لديهم أسرى أن يقدموا معلومات عنهم سواء للجنة الصليب الاحمر الدولية أو للامم المتحدة . ونداثي موجه إلى حكومة جمهورية أفغانستان ، وإلى قادة المقاومة

وجميع الأطراف المعنية الأخرى ، حتى يمكن إخطار عائلات الأسرى . وينبغي منح الأسرى فرصة الاختيار بين البقاء في المكان الذي يوجدون فيه أو العودة إلى ديارهم أو الذهاب إلى بلد ثالث . وينبغي عدم استخدام أي أسير حرب كبيدق للمساومة ؛ وينبغي معاملتهم بإنسانية وفقا لأحكام القانون الدولي الناظمة لمعاملة أسرى الحرب . وأود أيضا أن أناشد جميع الحكومات أن تستخدم كل ما قد يكون لها من تأثير لدى الأطراف المعنية وتشجيعها في هذا الاتجاه . ولذلك أدعو إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وكذلك جميع أسرى الحرب لأسباب إنسانية . فمثل تلك الخطوة أساسية لتحقيق التسوية السياسية الشاملة .

٦٣ - لقد بلغت مسألة أفغانستان مرحلة حاسمة . إلا أن أمامنا اليوم فرصة فريدة من نوعها لتسوية المسألة الأفغانية . وتقع على عاتق جميع الحكومات المعنية مسؤولية ضمان حقن الدماء بكل الوسائل الممكنة . ويجب بإقناع جميع الأفغانيين بالامتناع عن تصعيد النزاع العسكري وتفادي حدوث فراغ في السلطة في أفغانستان . وما يلزم هو تشكيل آلية انتقال يمكن أن تحول إليها كل الصلاحيات وكل السلطة التنفيذية على نحو منظم . وكذلك أناشد جميع القادة الأفغانيين أن يضعوا مصالح الشعب الأفغاني فوق كل المصالح الأخرى وأن يكونوا على استعداد ، إذا لزم الأمر ، للقيام بالتضحيات الشخصية الأخيرة وألا يصبحوا حاجزا دون تحقيق تسوية سياسية دائمة . وأناشد أيضا جميع الحكومات المعنية أن تدعم العملية السياسية وتحترم حق الشعب الأفغاني في تقرير مستقبله الذاتي .

مرفق

نص البيان الذي أدلى به الأمين العام في ١ أيار/مايو ١٩٩١

إن ما ورد من أنباء عن المعارك التي قامت فعلا في أفغانستان في الأسابيع القليلة الماضية أكدت من جديد إنشغالي بأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لوضع حد لآلام الشعب الأفغاني . وفي وقت تجتذب فيه تطورات أخرى على ما يبدو اهتمام العالم ، أصبح الأفغانيون شعبا منسيا . ولكن محنته حقيقة ملموسة مع الأسف كما أن الحاجة الملحّة إلى وضع حد لها ليست اليوم أقل من قبل ، في وقت يبدي فيه في المجتمع الدولي عزما متزايدا على المساعدة في تخفيف الآلام البشرية .

وعملا بالولاية التي أوكلتها لي الجمعية العامة في قرارها ١٢/٤٥ المؤرخ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، فقد شابرت على تشجيع كل فئات الشعب الأفغاني ، وكذلك الحكومات المعنية ، على السعي إلى إيجاد تسوية سياسية شاملة في أفغانستان .

وقد كررت في عدة مناسبات أنه لا يمكن حل مسألة أفغانستان إلاّ بالوسائل السياسية ، وأن هناك حاجة ، لايجاد تسوية من ذلك القبيل ، التوصل إلى توافق للآراء على الصعيدين الدولي والوطني .

وقد أنهيت منذ فترة وجيزة جولة من المشاورات المكثفة ، عن طريق ممثلي الشخصي في أفغانستان وباكستان ، بينون سيفان ، مع جميع فئات الشعب الأفغاني ، بما في ذلك القادة السياسيون لمجموعات المعارضة وقادة المقاومة الذين توجد مقارهم ببشهوار وطهران وداخل أفغانستان ، وكذلك مع شخصيات بارزة أفغانية تقيم حاليا خارج المنطقة . وجرى التشاور أيضا مع الحكومات المعنية .

وقد أشعرت جميع محدثي بأنه مهما كانت العملية اللازمة للتوصل إلى تسوية ، فإنه ينبغي أن تكون عملية سياسية أفغانية محضة ، بدون أي تدخل أجنبي .

وأعتقد ، تشجعني في ذلك الآراء ، المعبر عنها ، أن العناصر التالية يمكن أن تشكل أساسا جيدا لايجاد تسوية سياسية في أفغانستان ، تكون مقبولة بالنسبة للأغلبية العظمى من الشعب الأفغاني :

١ - ضرورة صون سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ، واستقلالها السياسي ، وعدم انحيازها وطابعها الإسلامي .

٢ - الاعتراف بحق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون أي شكل من أشكال التدخل أو التخريب أو القسر أو الإكراه من الخارج .

٣ - الحاجة إلى فترة انتقال ، توضع تفاصيلها ويوافق عليها من خلال حوار فيما بين الأفغان يؤدي إلى تشكيل حكومة تستند إلى قاعدة عريضة .

(أ) الحاجة ، خلال تلك الفترة ، إلى ترتيبات انتقالية تكون مقبولة بالنسبة للأغلبية العظمى من الشعب الأفغاني بما في ذلك إنشاء آلية انتقال معقولة ومحايدة تتمتع بالصلاحيات والسلطة المناسبة (التي مازال يتعين تحديدها) وتحظى بثقة الشعب الأفغاني وتوفر له الضمانات اللازمة للمشاركة في انتخابات حرة ونزيهة ، وتأخذ في الاعتبار التقاليد الأفغانية ، لتشكيل حكومة تستند إلى قاعدة عريضة .

(ب) الحاجة إلى وقف الأعمال العدائية خلال فترة الانتقال .

(ج) استصواب قيام الأمم المتحدة وأية منظمة دولية أخرى ، حسب الاقتضاء ، بتقديم المساعدة خلال فترة الانتقال وفي العملية الانتخابية .

٤ - الحاجة إلى اتفاق - ينفذ مقترنا بجميع الترتيبات الانتقالية المتفق عليها لإنهاء إمدادات الأسلحة إلى جميع الأطراف الأفغانية من قبل الجميع .

٥ - الاعتراف بالحاجة إلى توفير ما يكفي من الموارد المالية والمادية بغية التخفيف من صعوبة حالة اللاجئين الأفغان وخلق الظروف المواتية لعودتهم الطوعية إلى بلدهم وكذلك الانعاش الاقتصادي والاجتماعي لأفغانستان .

وأعتزم مواصلة محادثاتي مع جميع الأطراف المعنية بغية تشجيع وتسهيل وضع تفاصيل العناصر المذكورة أعلاه .

وأناشد جميع القادة الافغانيين أن يضعوا مصلحة الشعب الافغاني فوق جميع المصالح الاخرى ، وأن يسووا خلافاتهم عن طريق عملية سياسية تضع حدا للحرب الطويلة المدمرة .

وأطلب أيضا إلى جميع الحكومات المعنية أن تدعم العملية السياسية ، وا تحترم حق الشعب الافغاني في تقرير مستقبله الذاتي .

- - - - -